http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2012) السنة الثامنة - الجمعة (14) كانون الثاني 2011

نواب ينتقدون الإنفاق "غير المبرر" على الجيش العراقي

الدفاع: لا صفقة تسليح مع واشنطن بـ ١٣ مليار دولار

متابعة/ المدى

نفت وزارة الدفاع امس الأنباء التي تحدثت عن عزمها إبرام صفقات لشراء أسلحة متطورة من الولايات المتحدة الأميركية بقيمة تصل إلى ١٣ مليار دولار.

المتحدث باسم الوزارة اللواء محمد العسكري قال لإذاعة العراق الحر ان تلك الأنباء عارية عن الصحة، ولا توجد لدى الحكومة أية نية في الوقت الحاضر لإبرام مثل تلك الصفقات، لافتا في الوقت نفسه إلى ان لدى الحكومة خطة لتطوير وتأهيل القوات العراقية ستعلن عنها في حينه.

وكانت تقارير صحفية أشارت إلى ان الحكومة تعتزم شراء طائرات ومروحيات ودبابات ومدرعات وصواريخ ستدخل حيز الخدمة في وزارتي الدفاع والداخلية في عام ٢٠١٣.

ويرى النائب عن القائمة العراقية احمد العلواني ان إنفاق لحكومة العراقية العالي على صفقات التسليح، او على مهمات الأمن والدفاع التي بلغت في موازنة العام الحالي نحو ١٣ مليار دولار ربما يكون أمرا غير مبرر ومبالغا فيه، وقد ينعكس سلباً على الخدمات الأخرى المقدمة للمواطن، مشيراً الى حصول العديد مما وصفها بـ"صفقات مشبوهة"، خاصة في وزارة الدفاع خلال الفترة الماضية بسبب ضعف الرقابة عليها.

ولفت العلواني إلى ان مجلس النواب العراقي لن يعرقل أية تخصيصات يتم رصدها لوزارتي الدفاع والداخلية، إلا انه قال ان المجلس سيعمل خلال المرحلة المقبلة على زيادة الرقابة على تلك التخصيصات من اجل ضمان إنفاقها في تحسين الأوضاع الأمنية في البلاد.

إلا ان عضو التحالف الوطني النائب علي الشلاه يرى ان القوات العراقية ما تزال في مرحلة بناء، لافتاً الى ضرورة تخصيص مبالغ ضخمة لشراء أسلحة استراتيجية ومتطورة لحماية البلاد، وخاصة في مرحلة ما بعد الانسحاب الأميركي المقرر منتصف العام الجاري.

من جهته يؤكد أستاذ كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد حميد فاضل على أهمية رفع كفاءة القوات العراقية وقدراتها التسليحية خلال المرحلة المقبلة، نظرا لوجود ما وصفها بتهديدات خارجية من دول مجاورة للعراق.

يشار الى ان لجنة برلمانية اعلنت العام الماضي ان عقود تسليح الجيش العراقي قد تصل إلى أكثر من ١٠ مليارات دولار، والتي تشمل أسلحة متطورة.

ونقلت وسائل اعلام عن لجنة الدفاع السابقة ان الحكومة بذلت جهودا كبيرة في تسليح الجيش العراقي ورفع جاهزية القوات المسلحة من خلال توفير الأسلحة المتطورة عن طريق وكالة المبيعات الأمريكية، وقد تعاقد العراق على شراء أسلحة بمبلغ ثلاثة مليارات دولار".

وتابعت: "وكالة المبيعات الأمريكية لم تسلم البلد جميع الأسلحة التي تم التعاقد معها، ما حدا بالحكومة إلى اللجوء لمنافذ أخرى للتسليح، وقد تم توقيع عقود مع عدد من الدول، منها أوكرانيا وصربيا وفرنسا".

وتشمل الأسلحة التي يتم التعاقد عليها دبابات طراز "أبرامز ام ١" وطائرات "اف ١٦" وسفنا حربية ومدرعات وأسلحة خفيفة وأجهزة لكشف المتفجرات ومروحيات وطرادات وأسلحة أخرى متنوعة، بهدف إعادة تأهيل الجيش وبنائه ليكون جيشا قويا يعتمد عليه في إبعاد المخاطر الخارجية. الى ذلك، قال رئيس البرلمان أسامة النجيفي إن عملية تسليح الجيش تعد أكبر المهام التي يجب أن يضطلع بها العراق لضمان أمنه وسلامته بعد خروج القوات الأميركية بصورة نهائية نهاية العام الجاري.

وأضاف النجيفي أن العراق سيشهد سيادة عراقية خالصة على أرضه وبحره وسمائه وسيتوجه حينها إلى مهمة أصعب، وهي مهمة البناء والإعمار.

ودعا النجيفي القادة العراقيين إلى العمل المشترك لتلبية متطلبات الشعب وفي مقدمتها بناء جيش قادر على حماية الحدود ودرء المخاطر والتحديات الخارجية التي يمكن أن يتعرض لها العراق. وأشار إلى ضرورة إبعاد الجيش عن الصراعات السياسية والفئوية والجهوية التي تلحق الضرر بمستقبل البلاد.

من جانبه، قال قائد القوات البرية في الجيش العراقي ان الحكومة العراقية تعمل على آلية تسليح الجيش بشكل متطور تمهيدا للانسحاب الكامل للقوات الامريكية من البلاد عام ٢٠١١، معتبرا ان الجهد الاستخباراتي جزء مهم في إكمال عملية بناء الجيش.

واوضح الفريق الركن علي غيدان لموقع نون الاخباري أن "الحكومة العراقية تعمل على تسليح القوات الامنية العراقية خاصة الجيش بالاسلحة والمعدات والتدريب المتطور التي تمكنه من حماية البلاد من التهديدات الخارجية، مشيرا الى ان الانسحاب الامريكي يأتي على مرحلتين، الاولى إنسحابه من المدن الذي نفذ في ٣٠ حزيران عام ٢٠٠٩ ثم سيعقبه الانسحاب الكامل من البلاد عام ٢٠١١ حيث ستقوم القوات العراقية بعملية ملأ الفراغ الذي يمكن ان يخلفه إنسحاب تلك القوات".

وأضاف "هناك الكثير من التحديات التي تواجه الامن في البلاد وعليه تسعى الحكومة العراقية الى بناء قوة عسكرية قادرة على مواجهة تلك التحديات ومنها بناء قوة جوية متطورة اضافة الى تحسين واقع الجهد الاستخباراتي العسكري الذي يشكل عصبا مهما ومن الأساسيات التي يعتمد عليها الجيش الذي يجب ان تكتمل جاهزيته نهاية عام ٢٠١١ ليحل محل القوات الامريكية حال إنسحابها". وتابع "الجيش العراقي هو لحماية أرض الوطن في أي جزء من الاعتداءات الخارجية ولن يكون قوة موجهة ضد شعبه كما كان يفعل في عهد النظام السابق حسب تعبيره".

لكن الرغبة في صرف اموال طائلة من الموازنة الاتحادية يقلق المراقبين لاحتمال تسببه بترهل وفقر في مجالات التنمية العراقية الاخرى.

وعلى ما ينص مشروع موازنة ٢٠١١ فأن خانة الأمن والدفاع فيها لا تزال تتصدر لائحة الإنفاق، في وقت يتخوف خبراء عراقيون من أن تؤدي طرق الإنفاق الحكومي إلى عسكرة المجتمع.

وبحسب الموازنة فان نفقات الأمن والدفاع تصل إلى ١٣ ترليون دينار عراقي، فيما تبلغ الفجوة مع بقية القطاعات بمعدل يصل إلى عشرة ترليون دينار.

ولا تزال المؤسسة الأمنية العراقية تؤكد حاجتها إلى المزيد من الأموال لتدعيم القدرة في مكافحة الإرهاب، لكن خبراء عراقيين يقولون إن إهمال قطاعات التنمية قد يؤدي إلى عسكرة المجتمع.

"قدمنا ميزانية مقترحة تفوق هذا الرقم، لكن ١٣ ترليونا ليست قليلة". يقول اللواء محمد العسكري الناطق باسم وزارة الدفاع.

ويؤكد العسكري أن عددا من عقود التسليح توقفت بسبب نهاية السنة المالية وان الوزارة تنتظر الموازنة الجديدة لمواصلة العمل.

وتشير بنود الموازنة إلى أن مبالغها الإجمالية قد بلغت حوالي ٨٥ مليار دولار بعجز قاربَ ١٢ مليار دولار وباحتساب ٧٣ دولارا لبرميل النفط الواحد. وقسمت النفقات الأساسية على أساس منح ١٣ مليارا للدفاع والأمن وأربعة مليارات دولار للتعويضات والديون.

وتم تخصيص مليار دولار لدعم الشرائح الاجتماعية وأربعة للقطاع الزراعي وثلاثة للصناعة والطاقة.

وتم منح مليارَي دولار للنقل والمواصلات ومثلهما للتشييد والإسكان وللتربية والتعليم حوالي مليار دولار.

هذا الرقم الكبير الذي تناله الأجهزة الأمنية يثير مخاوف الخبراء، الذين يؤكدون أن العدد الكبير من الجهات المتعددة ذات العلاقة بالأمن كالداخلية والدفاع وقيادات العمليات والطوارئ والاستخبارات يستهلك أموالا طائلة، وان بالإمكان إدارة العمل بطريقة عملية تجنب البلاد فوضى الإنفاق.

"الظروف الراهنة فرضت على العراق هذا الواقع الاستثنائي". يقول الخبير والباحث ماجد الصوري، ويرى أن في مقابل هذا الإنفاق العالي على قطاع الأمن هناك غيابا كبيرا لفرص العمل عن شرائح واسعة في المجتمع، ما يعني أن أعدادا ليست بالقليلة ستنخرط في الجيش والشرطة ويتحول المجتمع تدريجيا إلى معسكر كبير.

ويعتقد الصوري أن العراق اتجه في السنوات الأخيرة إلى بناء مؤسسات لا يحتاجها، ويتمثل جزء كبير منها في تلك الأعداد الهائلة من العسكريين غير المؤهلين في مواقعهم.

ودعا الصوري الحكومة العراقية إلى توجيه المبالغ الطائلة نحو قطاعات تنموية واستثمارية مهمة كالخدمات والسياحة.

ويؤشر الصوري أيضاً حالة من عدم التوازن في الإنفاق، الأمر الذي خلق حالة من الفوضى من المحتمل أن تذهب بالبلاد الى متاهات ومشاكل كبيرة.

يشار إلى أن عملية إعادة بناء القوات المسلحة تعتبر واحدة من اكبر برامج إعادة التسليح في المنطقة.

وكانت هناك عقود لشراء احدث الطائرات الحربية، وأفضل وأكثر الأسلحة تطورا لإعادة بناء القوات البرية والبحرية والجوية العراقية.

وتقول تقارير صحفية إن احد أهداف إعادة تسليح القوات العراقية هو إعطاء مزيد من الزخم والقوة للحكومة العراقية الحالية لتمكينها من القضاء على أي نشاط إرهابي في حال غادرت القوات الاميركية من العراق.

ويتكون الجيش العراقي حاليا من ١٤ فرقة، أما تسليحها فأكثره خفيف ومتوسط ويستهدف مواجهة الجماعات المسلحة، وهي مجهزة بعربات مصفحة من طراز همفي.

في المقابل، يرى وزير الدفاع السابق عبد القادر العبيدي ان على القوات الامريكية ان تبقى لتدريب القوات العراقية على كيفية استعمال المعدات العسكرية الجديدة".

وبحسب صحف امريكية، فأن هناك نوعاً من الوجود العسكري الامريكي سيكون مطلوبا في العراق على الاقل حتى عام ٢٠١٦ لتزويد القوات العراقية بالتدريب والدعم والصيانة للكمية الكبيرة من الاسلحة والتجهيزات العسكرية التي يشتريها العراق من الولايات المتحدة، بالاضافة الى ذلك سيستمر العراق بحاجة الى المساعدة في جمع المعلومات الاستخبارية بعد عام ٢٠١١ كذلك فان القوة الجوية العراقية الجديدة ستحتاج الى مساعدة امريكية حتى عام ٢٠٢٠ على الاقل وهو التاريخ الذي يهدف فيه العراق الى امتلاك قابلية على الدفاع عن مجاله الجوي طبقا لقول وزير الدفاع العراقي.

وحول سؤال لوزير الدفاع عن المدة الضرورية للدعم الامريكي اجاب "طالما ان لدي جيشا وانا بلد من العالم الثالث مع عدم افتراضي بأني افضل ذلك ساحتاج الى المساعدة".

مضيفا "انا لا اعتقد ان اي شخص منطقي سيرفض اي نوع من المساعدة من قبل الولايات المتحدة والدول الاوروبية كما ان العراق لديه اتفاقية مع بريطانيا للمساعدة في تدريب القوات البحرية والقيام بالدوريات في مياهه الاقليمية والتي ستنتهي في شهر تشرين الثاني القادم.

وكان وزير الدفاع قد امتنع عن الدعوة الى استمرار القواعد الامريكية في العراق بعد ٣١ كانون الاول من عام ٢٠١١ وهو الموعد النهائي لانسحاب جميع القوات لكن حتى ذلك الوقت سيبقى ٥٠ الف جندي امريكي للقيام بدور الاستشارة والمساعدة للقوات العراقية، مضيفا ان شكل اي وجود امريكي مستقبلي في العراق هو امر مرهون بالحكومة العراقية المقبلة والمفاوضات مع واشنطن.

لكن يبدو من الواضح ان لدى المؤسسة العسكرية العراقية وكذلك ضمن الجيش الامريكي ان هناك اعتقادا بان قوات الامن العراقية ستحتاج الى مساعدة عسكرية امريكية لعدة سنوات، وخلال مقابلة اجريت الشهر الماضي مع رئيس هيئة اركان القوات المسلحة العراقية الفريق بابكر زيباري توقع ان تكون الحاجة لبقاء القوات الامريكية في العراق حتى عام ٢٠٢٠، مضيفا انه يود ان يرى امريكا تبقي على "ثلاث او اربع قواعد" لردع التهديدات المتحملة من جيران العراق كما ان مسؤولين امريكيين قد قالوا بان الجيش العراقي سيحتاج الى المساعدة بعد عام ٢٠١١.

وزير الدفاع عبد القادر العبيدي قال انه لا يرى حاجة للقوات الامريكية للمساعدة في الدفاع عن الحدود العراقية على الرغم من ان القوات العراقية لن تكون جاهزة لعمل ذلك حتى عام ٢٠١٦، قائلا ان هناك وسائل اخرى للدفاع عن البلاد من خلال اتفاقيات السلام مع البلدان المجاورة، لكنه اضاف ان المدربين والمستشارين سيكونون ضروريين وهم سيحتاجون الى الجنود لغرض حمايتهم.

وكان العراق قد طلب ما قيمته ١٣ مليار دولار من الاسلحة الامريكية بالاضافة الى شحنة تتكون من ١٨ طائرة من طراز اف ١٦ والتي يتوقع ان لاتصل الى العراق الا بحدود عام ٢٠١٣ حتى اذا تمت موافقة سريعة من الكونغرس على هذا الطلب.

وقال وزير الدفاع العراقي "انه لأمر حتمي فلدينا معدات مثل الدبابات والطائرات والاجهزة البحرية وجميعها قادمة من الولايات المتحدة وسوف لن تكون جاهزة بالكامل حتى عام ٢٠١٦ لذا كيف سنتدرب عليها؟ هل بواسطة البريد؟ نحن سنحتاج الى مساعدة الاختصاصيين والخبراء والمدربين وهؤلاء يحتاجون الى دعم وحماية".

مضيفا "عدا ذلك فان كل تلك النفقات ستكون دون جدوى".

السؤال الذي تبادر الى الذهن هو مانوع الوجود الضروري الذي من المتحمل ان يطلب بعد ان تشكلت الحكومة العراقية؟ وان قضية وجود امريكي مستمر في العراق هي امر حساس سياسيا في بغداد وواشنطن يقول وزير الدفاع العراقي "ان طلب استمرارية المساعدة الامريكية بعد تشكيل الحكومة الجديدة ربما لن يكون امرا مثيرا للجدل" مضيفا "انك ستجد في الشارع العراقي وبين السياسيين العراقيين الذين اعرفهم جيدا، الاغلبية منهم يريدون الامن والسلامة" مضيفا "ان العراق بحاجة الى صديق وحليف، اصدقاء اقوياء وحلفاء اقوياء".

وقال وزير الدفاع "انه كان متأكدا بان القوات العراقية ستكون جاهزة ١٠٠ ٪ لتوفير الامن في الداخل بحلول عام ٢٠١١ لكنها جاهزة بنسبة ٦٥ ٪ فقط للدفاع ضد التهديدات الخارجية".

وكالة أمن كردستان تستولي على أكبر مخزن للعتاد يعود إلى القاعدة

قائد أمني: صقور بغداد يحصدون العشرات من رؤوس تنظيمات إرهابية

بغداد، أربيل / المدى والوكالات

أعلنت قيادة عمليات بغداد، امس الخميس، عن اعتقال عشرات من عناصر تنظيم القاعدة وتنظيمات أخرى، والعثور على مخابئ للعتاد ومصادرة سيارات ودراجات نارية بعملية صولة صقور بغداد في مناطق متفرقة من شمال بغداد، فيما نفت تنفيذ عمليات اعتقال عشوائي.

وقال المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا في مؤتمر صحافي عقده، اليوم، في مقر الفرقة التاسعة من الجيش العراقي ببغداد وحضرته "السومرية نيوز"، إن "الفرقة الآلية التاسعة للجيش العراقي اعتقلت، خلال الأيام السبعة الماضية، عشرات من العناصر الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة والتنظيمات المسلحة الأخرى، في مناطق شمال التاجي والطارمية والمشاهدة وسبع البور ومناطق أخرى"، مؤكدا أن "جميع المعتقلين مطلوبون وفقا للمادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب".

وأضاف عطا أن "القوة تمكنت أيضا، وخلال الفترة الزمنية ذاتها، وفي المناطق المذكورة، من العثور على كميات كبيرة من العتاد والأسلحة والمواد المتفجرة والعبوات الناسفة والصواريخ وقواعد إطلاق الصواريخ"، مشيرا إلى أن "القوة عثرت أيضا على عجلات ودراجات نارية استخدمت في تنفيذ العمليات الإرهابية".

ونفى المتحدث باسم عمليات بغداد "قيام القوات الأمنية باعتقالات عشوائية سواء في المناطق المذكورة أو في المناطق الأخرى"، مؤكدا أن "جميع عمليات الاعتقال وإلقاء القبض تمت وتتم وفقا للقانون وبموجب المذكرات القضائية الصادرة من القضاء العراقي".

في سياق متصل، أفاد مصدر في شرطة محافظة الانبار، امس الخميس، بأن قوة أمنية مشتركة اعتقلت ١٣ مطلوبا بتهمة الإرهاب بعملية اقتفاء الأثر في مناطق متفرقة من الانبار.

وقال المصدر لـ "السومرية نيوز"، إن "قوة مشتركة من الجيش والشرطة نفذت، صباح اليوم، عملية دهم وتفتيش ضمن عملية اقتفاء الأثر في مدينة الرمادي وقضاء هيت وقضاء القائم وناحية الكرمة، ما أسفر عن اعتقال ١٣ مطلوبا وفقا للمادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب".

و كانت محافظ الأنبار قد أعلنت في العشرين من كانون الأول الماضي، إطلاق عملية أمنية سمية (اقتفاء الأثر) على خلفية تفجيرات الأنبار الأخيرة، أسفرت في الساعات الأولى عن اعتقال ٦٠مطلوباً بتهمة الإرهاب، فيما أكدت وزارة الدفاع العراقية في وقت سابق اعتقال ٧٥ مطلوباً بتهمة الإرهاب والعثور على ١٢ مخبأ للعتاد منذ بدء عملية "اقتفاء الأثر" في محافظة الأنبار.

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه أن "العملية استندت إلى معلومات استخبارية دقيقة"، مشيرا إلى أن "القوة نقلت المعتقلين إلى احد المراكز الأمنية للتحقيق معهم".

وكانت سيارة مفخخة يقودها انتحاري قد انفجرت، في الـ١٢ من كانون الأول الماضي، مستهدفة مجمع الحكومة المحلية في تقاطع الزيوت وسط مدينة الرمادي، مما أسفر عن مقتل ١١ شخصاً بينهم خمسة من عناصر الشرطة وإصابة ٥٣ شخصاً نصفهم من النساء والأطفال والشيوخ الذين كانوا يراجعون شبكة الرعايا الاجتماعية القريبة من موقع الحادث.

وكانت السلطات العراقية قد اعتقلت وقتلت عدداً كبيراً من قيادة تنظيم القاعدة خلال الأشهر الأخيرة بدءاً من شهر نيسان الماضي الذي اعتقل فيه ما يسمى بـ"والي بغداد" في التنظيم المدعو مناف عبد الله الراوي المسؤول عن الهجمات التي ضربت العاصمة في السنة الماضية وبداية السنة الحالية والذي قالت السلطات العراقية أنه أعطى معلومات قادت إلى اكتشاف مخبأ أبو عمر البغدادي وأبو أيوب المصري الذين قتلا في ضربة جوية نفذتها القوات الأميركية على مخبئهما في منطقة الثرثار شمال الأنبار.